الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/50/3
21 July 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثالث

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

أُعد هذا التقرير على سبيل المتابعة للمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين والذي طلب فيه أن تواصل أمانة الأونكتاد تقديم تقاريرها إلى الدورات العادية للمجلس بشأن أنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً تنفيذاً لبرنامج عمل العقد الراهن لصالح هذه البلدان. ويزوِّد هذا التقرير الدول الأعضاء بمعلومات عن حجم أنشطة الأونكتاد وكثافتها في هذه البلدان. وفيه محاولة لعرض الدروس المفيدة والعبر الأولية المستقاة من الأنشطة المضطلع بها، بما في ذلك، حيثما أمكن، تقييم النتائج المُحرزَة. ومع ذلك، فليس المقصود من هذا التقرير تقييم الفعالية والآثار الإجمالية للأنشطة التي نفذتها الأمانة. ويُعدُّ الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها من نتائج التقرير شبيهاً بالدروس المبينة في التقرير السابق (TD/B/49/6). وترد فيما يلي دروس إضافية: (١) تَزايدَ الطلب، بشكل مطرد، على أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. (٢) أنتجت المشاريع، وخاصة تلك المُجَدولة لفترات زمنية أطول، نظراء وطنيين ملتزمين وأكفاء تحدوهم الرغبة في المشاركة النشطة في تنفيذ المشاريع على المدى الطويل. (٣) ما زالت القيود المالية على المستويين المحلي والدولي تحد من استدامة برامج التعاون التقني وآثارها في الأجل الطويل. (٤) أبدى الموظفون النظراء في البلدان المستفيدة اهتماماً كبيراً باكتساب مهارات جديدة. (٥) يضمن التعاون الوثيق بين المؤسسات النظيرة في البلدان المستفيدة، والمانحين الذين يقدمون المال، والوكالات المسؤولة عن التنفيذ، سرعة ونجاح تنفيذ الأنشطة.

(A) GE.03-51855 120903 190903

المحتويات

الصفحة

مقدمـــــة ٣

أولاً- البحوث وتحليل السياسات العامة..... ٤

ثانياً- التعاون التقني وبناء القدرات ٥

ألف- الاستثمار وتنمية المشاريع ٥

١- استعراضات سياسات الاستثمار والأدلة والدورات التدريبية في مجال الاستثمار.. ٥

٢- المجلس الاستشاري للاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً ٦

٣- تعزيز المشاريع والقدرات التكنولوجية ٧

باء- التجارة الدولية ٩

١- تنويع السلع الأساسية وإدارة مخاطر السلع الأساسية ٩

٢- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية ١١

٣- الـــبرنامج المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى ١٤

٤- قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك ١٥

٥- التجارة والبيئة والتنمية ١٥

جيم- الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية ١٧

١- تحديث النظم الجمركية ١٧

٢- تيسير التجارة وتحسين النقل..... ١٧

٣- برنامج النقاط التجارية ١٨

٤- تنمية الموارد البشرية..... ١٨

٥- التجارة الإلكترونية..... ١٩

دال- الديون وإدارة الديون..... ١٩

هاء- الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور..... ٢١

ثالثاً- الاستنتاجات والدروس المستفادة ٢١

مقدمة

١- قَدَّمت أمانة الأونكتاد تقريرين مرحليين إلى الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية بشأن تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً (TD/B/48/16 وTD/B/49/6). وقد أُعِدَّ هذا التقرير استجابةً ومتابعةً للمقرر[١] الذي اتخذه المجلس في دورته التاسعة والأربعين.

٢- ويوفر الفرع الثالث من برنامج عمل[٢] العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج العمل) إطاراً عاماً لتنفيذ هذا البرنامج ومتابعته على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن العوائق الظاهرة للعيان التي تَحُول دون تنفيذ هذا البرنامج غياب تبادل المعلومات، المؤسسي والمنهجي، وعلى مختلف المستويات، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والإجراءات المتفق عليها في بروكسل. ولذلك فالحاجة ماسة إلى استراتيجية لتحسين تدفق المعلومات وتبادلها بشأن أفضل الممارسات بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية والأجهزة والمنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣- وقد كُلِّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الإدارية للأجهزة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بمهام محددة تتصل بمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر ورصدها واستعراضها. وهي تشرف على الأنشطة المُنسَّقة في مجال متابعة واستعراض التنفيذ العام لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، فضلاً عن توصيات والتزامات مؤتمرات القمة والمؤتمرات العادية الأخرى، مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. وبالإضافة إلى تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات ذات الصلة عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في أقل البلدان نمواً، فمن المتوقع أن يُشكِّل هذا التقرير مساهمة في عمليات الاستعراض المطلوبة، لا سيما من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- وقد أعربت الدول الأعضاء، في العديد من المناسبات، عن اهتمامها بإدراج تقييمٍ، في التقرير المرحلي، "للآثار والدروس المستخلصة" من تنفيذ أنشطة معينة. ويقتضي ذلك عمليات استعراض وتقييم مستفيضة للآثار بغية الخروج بمعلومات مختصرة وموضوعية بشأن نتائج نشاط تنفيذي معين. وقد ناقش المجلس، من خلال الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، العديد من الاستعراضات المستقلة والداخلية لنخبة من برامج ومشاريع الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. وإبَّان هذه الاستعراضات، كانت الدول الأعضاء تُحاط علماً، على الدوام، بالنتائج والإنجازات الموضوعية التي أحرزتها برامج التعاون التقني. وبالتالي، فإن هذا التقرير المرحلي لا يُعد تقريراً تقييمياً وليس المقصود منه تقييم مدى فعالية وتأثير الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة تنفيذاً لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإنَّ التقرير يُسلِّط الضوء على الدروس المُفيدة والعبر الأولية المستخلصة من الأنشطة التي تم تنفيذها ويسعى، حيثما أمكن، إلى تقييم النتائج المُحرزة.

أولاً – البحوث وتحليل السياسات العامة

٥- يظل عمل الأمانة في هذا المجال الناتج الرئيسي للمنظمة، إلى جانب وظائفها المتمثلة في إجراء المداولات والتعاون التقني وبناء القدرات. ويُقدِّم تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٢ بشأن أقل البلدان نمواً تحت العنوان الفرعي "الإفلات من مصيدة الفقر" رؤيةً عميقةً ومفيدةً حول مدى انتشار الفقر وخصائصه وأسبابه في هذه البلدان. وقد ناقشت الدورة التنفيذية الأولى التي عقدها المجلس بشأن أقل البلدان نمواً في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عملاً بمقرر الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة [٣]، قضايا السياسات العامة والنتائج التي يشملها هذا التقرير.

٦- وتضمنت الدورة التنفيذية مناقشات أجرتها أفرقة من المتخصصين وتناولت ثلاثة أسئلة رئيسية:

- هل يمكن أن تتصدى السياسات الوطنية والدولية الراهنة لمعضلة الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؟
- ما هي التحسينات التي يمكن إدخالها على المحتوى الموضوعي للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؟
- ما هي أهم التحسينات التي يمكن إدخالها على تدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً بغية ضمان زيادة فعالية الحد من الفقر؟

وقد اعتمد المجلس استنتاجات متفقاً عليها وملخصاً أعدّه الرئيس، وستكون لذلك آثار على العمل التحليلي الذي تقوم به الأمانة وعلى عمليات رسم السياسات على الأصعدة الوطنية والعالمية فيما يتصل بأقل البلدان نمواً. وأصدرت الأمانة أيضاً، كجزء من عملها في مجال البحوث وتحليل السياسات العامة، تقريراً آخر لعرضه على الدورة الراهنة للمجلس. وقد جاء هذا التقرير الذي يرد في الوثيقة TD/B/50/5 بعنوان "الآثار المتوقعة من المبادرات الحديثة المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق على أساس تفضيلي"، استجابةً لطلب الدورة التاسعة والأربعين للمجلس. ويتناول التقرير قضايا وثيقة الصلة بالسياسات العامة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً وشركائها في التجارة من حيث الآثار المحتملة والمنافع الفعلية (انظر الوثيقة TD/B/49/7) للدخول التفضيلي إلى الأسواق المتاح لأقل البلدان نمواً. وقد قدَّم الأونكتاد أيضاً إسهامات موضوعية إلى عمل لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بتحسين منهجية إدراج البلدان في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً وتخريجها منها. وفضلاً عن ذلك، فقد بدأت عملية إعداد *تقرير أقل البلدان نمواً لعام*

٢٠٠٤ وتجـــري الجهود حثيثة لنشر التقرير قبل موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. ومن المتوقع أن يسلط التقرير المزيد من الأضواء على استراتيجيات التجارة والتنمية الجديدة للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

ثانيًا – التعاون التقني وبناء القدرات

ألف – الاستثمار وتنمية المشاريع

٧- ما فتئ الأونكتاد ينفذ في هذا المجال عدداً من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في عدة بلدان من أقل الـــبلدان نمواً. وترمي هذه الأنشطة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار؛ وتحسين أُطُرها التنظيمـــية وأنظمـــتها الاستثمارية؛ والنهوض بتنمية القطاع الخاص ومشاريعه القائمة على روح المبادرة؛ وبناء القـــدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية. ويتمثل الهدف العام لهذه الأنشطة في مساعدة أقل البلدان نمواً على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى بناء قطاعات مشاريع قوية وقادرة على المنافسة. وتشمل الأنشطة الرئيسية إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار؛ وتشجيع الإدارة السديدة لشؤون الاستثمار؛ وإعداد أدلة الاستثمار؛ وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص؛ وإنشاء مجلس استشاري للاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً؛ وتعزيز تطوير المشاريع عن طريق برنامج تنظيم المشاريع (إمبرتيك).

١- استعراضات سياسات الاستثمار والأدلة والدورات التدريبية في مجال الاستثمار

٨- تظل استعراضات سياسات الاستثمار مصدراً هاماً من المصادر الشاملة للمعلومات عن السياسات المتعلقة بقضـــايا الاســـتثمار. وتساعد هذه الاستعراضات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على تحسين أُطُرها الاســـتثمارية والتكـــيف مـــع البيئة المتغيرة للسياسات على الصعيدين الوطني والدولي. كما أنها تساعد البلدان المشاركة على تحليل الفجوات التقنية والمؤسسية وفجوات السياسات التي تعتري اقتصاداتها. وقد استُكمِلت عملية اســـتعراض سياســـة الاستثمار الخاصة بكل من تنزانيا وليسوتو، وعُرض الاستعراضان على لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، تمَّ إعداد برنامج متابعة لاستعراض سياسة الاستثمار في إثيوبيا الذي نُشِر عام ٢٠٠٢، وأحيل هذا البرنامج إلى حكومـــة هولندا من أجل النظر في إمكانية تمويله. وقام الأونكتاد بمتابعة عدد من الطلبات المقدمة من حكومات في أقل البلدان نمواً لإعداد استعراضات جديدة لسياسات الاستثمار فيها. وبناءً عليه، استُهلّت مشاريع جديدة في بنن وزمبابوي وموريتانيا، بينما يجري العمل على تنفيذ اقتراحات مشاريع خاصة بزامبيا والسنغال وسوازيلند.

٩- وبالتوازي مع استعراضات سياسات الاستثمار، استهل الأونكتاد في عام ٢٠٠٢ مشروعاً جديداً بدعم مـــالي مـــن حكومـــة السويد. وإذ يرمي هذا المشروع إلى دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتعزيز الإدارة

السديدة في مجال النهوض بالاستثمار وتيسيره، فهو سيُسهم أيضاً في تبسيط إجراءات الاستثمار واستحداث نظم شفافة لإدارة الاستثمار تكون موجهة نحو المستعملين ومن شأنها أن تُيسر وتشجع الاستثمار من جانب الشركات الوطنية والأجنبية على السواء في البلدان المعنية. وتشمل المرحلة التجريبية خمسة بلدان هي: إثيوبيا وتنزانيا وليسوتو ومالي وملديف. وقد عُقدت حلقة العمل الأولى بشأن ممارسات تشجيع الاستثمار التي تتسم بالكفاءة والشفافية في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وأُوفِدت بعثات استشارية إلى إثيوبيا (آب/أغسطس ٢٠٠٢) وتنزانيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) وليسوتو (أيار/مايو ٢٠٠٣). وقُدم التقرير الاستشاري بشأن الإدارة السديدة في مجال النهوض بالاستثمار في كل من إثيوبيا وتنزانيا إلى حلقة العمل الوطنية، الخاصة بكل منهما.

١٠- كما استفادت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً من مشروعٍ خاص بأدلة الاستثمار. وفي عام ٢٠٠٢، صدر دليل الاستثمار الخاص بموزامبيق، الذي يُمثل آخر منشورات المرحلة التجريبية. وفي المرحلة الثانية، تلقت الأمانة حتى الآن طلبات من سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً، وهي: إريتريا وبنن وغامبيا وغينيا - بيساو وكمبوديا وموريتانيا ونيبال. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عُقدت حلقتا عمل في كمبوديا ونيبال. ونُشِر دليل نيبال في شباط/فبراير من هذا العام. وفي كانون الثاني/يناير، أُرسلت بعثة إلى إريتريا للشروع في العمل على إعداد دليل الاستثمار الخاص بهذا البلد، في حين يجري الآن تحديث دليل إثيوبيا ومن المقرر استكماله بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى أنشطة الاستثمار الأساسية المذكورة آنفاً، نظمت الأمانة عدداً من الدورات التدريبية من أجل أقل البلدان نمواً تناولت قضايا من بينها برنامج عمل ما بعد الدوحة في مجال الاستثمار، ومعاهدات الاستثمار الثنائية، ومعاهدات الازدواج الضريبي، وما يتصل بذلك من قضايا الاستثمار.

٢- المجلس الاستشاري للاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً

١١- على إثر الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للاستثمار التابع للأونكتاد/غرفة التجارة الدولية، الذي عُقد في مونتّري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية، تم تنظيم اجتماع متابعة في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد أتاح هذا الاجتماع فرصةً لاستعراض التقدم المُحرز في تنفيذ مختلف المشاريع المتفق عليها خلال اجتماع مونتّري. وبالتوازي مع اجتماع المجلس الاستشاري للاستثمار، استهل الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية عملية (سُمِّيت عملية ٥ + ٥) جمعت بين أقطاب التجارة الأفريقية وممثلي الشركات عبر الوطنية لمناقشة المناخ العام للاستثمار في البلدان الأفريقية التي تندرج مجموعة منها في فئة أقل البلدان نمواً.

١٢- وعلاوةً على ذلك، نظم الأونكتاد، مع الميثاق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى عقد في جوهانسبرغ يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن "التنمية التجارية المستدامة في أقل البلدان نمواً". واستطاعت هذه المائدة المستديرة، التي نُظِّمت كحدث جانبي إبَّان مؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة وترأسها الأمين العام للأمم المتحدة، أن تجتذب عدداً من رؤساء الدول والوزراء وأقطاب الأوساط التجارية وممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد أعلن كلٌّ من رئيس فرنسا ورئيس وزراء المملكة المتحدة، أثناء اجتماع المائدة المستديرة هذا، عن تعهد مشترك برصد مبلغٍ قدره ٢٠٠ مليون يورو كضمانٍ للاستثمار الخاص في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش ممثلون عن الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية وعدد من وكالات الأمم المتحدة، أثناء اجتماعٍ عُقِد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قواعد المشاركة المتعلقة بالاستثمار وكيفية تنفيذها في نخبة من أقل البلدان نمواً. ويتمثل الهدف العام للتنمية التجارية المستدامة في مساعدة أقل البلدان نمواً على اجتذاب المزيد من الاستثمارات وزيادة الأنشطة التجارية في أفقر بلدان العالم. وهي تُوضح أيضاً كيف يمكن لهذه الاستثمارات والأنشطة التجارية أن تعمل لصالح الفقراء وتعزز التنمية المستدامة بتحديد المشاريع الابتكارية في مجال الأعمال التجارية المستدامة في هذه البلدان والتوسط فيها وتسليط الضوء عليها. وقد انطلقت، في هذا الصدد، أنشطة قطرية في بنغلاديش وإثيوبيا (انظر النص المدرج في الإطار ١ أدناه).

٣- تعزيز المشاريع والقدرات التكنولوجية

١٣- قام الأونكتاد بتطوير برنامج لتعزيز الروابط يرمي إلى زيادة القدرة التنافسية لدى النساء مُنظِّمات المشاريع في أقل البلدان نمواً وتحضير مؤسساتهن لإنشاء روابط مع الشركات الأجنبية المنتسبة. وترمي هذه الخطة أيضاً إلى دعم تطوير تنظيم المشاريع وتوطيد دعائم قطاع مشاريع محلي يتسم بالحيوية. وتمَّ إطلاق مشروع لصالح إثيوبيا وأوغندا (بدعمٍ مالي من حكومة ألمانيا) في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وسيُنظَّم عدد من الدورات التدريبية بشأن كفاءات إقامة الروابط في إثيوبيا وأوغندا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بالتعاون مع مركز بنانغ لتطوير المهارات (ماليزيا). وكجزء من هذه المبادرة، يُخطِّط الأونكتاد، بالتعاون مع "برنامج تنظيم المشاريع في أوغندا" وهيئة الاستثمار الأوغندية، لإطلاق برنامج لتعزيز الروابط التجارية يرمي إلى تمتين الروابط بين فروع الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد والمؤسسات المحلية. وقد قُدِّم مشروع هذا البرنامج إلى حكومة السويد من أجل تمويله. وتم الاضطلاع بالعمل الأولي لتحديد احتياجات فروع الشركات الأجنبية في مجال إقامة الروابط مع المؤسسات المحلية في هذا البلد. وفي ميدان تطوير المشاريع، قامت بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأونكتاد بزيارة إريتريا في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بغية استكشاف إمكانية إنشاء برنامج لتنظيم المشاريع لصالح هذا البلد (في إطار برنامج إمبريتيك). وفضلاً عن ذلك، يجري حالياً جمع التبرعات للشروع في تنفيذ برنامج إمبرتيك في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية والمندرجة ضمن فئة أقل البلدان نمواً.

الإطار ١

التقييم والدروس المستفادة: الاستثمار

في مجال الاستثمار، تم تنفيذ عدد من مشاريع التعاون التقني وبرامجه في العديد من أقل البلدان نمواً. وقد صُمِّمت هذه الأنشطة للمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للسياسات العامة تُمكِّن أقل البلدان نمواً من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ومن خلال شتى البرامج الموضوعة لبناء القدرات في هذا المجال، تم أيضاً تحقيق نتائج مشجعة في مجال إقامة الشراكات بين المؤسسات المحلية والأجنبية وبين القطاع العام والقطاع الخاص. وقام الأونكتاد أيضاً بتوسيع نطاق تعاونه مع هيئات القطاع الخاص، مثل غرفة التجارة الدولية وشركتي شل Shell وأونيلفر Unilever، وكذلك مع طائفة من المنظمات غير الحكومية. وعلى غرار ذلك، فمن المتوقع أن تُساعد الأنشطة التدريبية التي تُغطي قضايا تتصل بالاستثمار ومفاوضات الاستثمار على تحسين قدرة البلدان المستفيدة على فهم المناقشات المتعلقة بالإطار الدولي للاستثمار والمشاركة فيها، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بقضايا السياسات العامة الرئيسية التي تشملها اتفاقات الاستثمار الدولية ومعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي.

ويجري بذل المزيد من الجهود لتعزيز التنمية التجارية المستدامة في أقل البلدان نمواً بهدف تصميم استراتيجية مشتركة من أجل تكريس الاستثمار لصالح الفقراء. فعلى سبيل المثال تم، بالتعاون مع شركة شل، إنشاء مشروع في إثيوبيا جمع بين جهات مختلفة تعمل في مجال استغلال موارد المياه والسياحة غير الضارة بالبيئة ومشاريع الطاقة الشمسية. وقد قطعت فكرة موارد المياه أشواطاً أبعد من غيرها وحظيت باهتمام شركات شل وتامز واتر (Thames Water) وكير إنترناشنال (Care International) وائتلاف محلي للمنظمات غير الحكومية وحكومة إثيوبيا. ويضطلع صندوق البنية التحتية الأفريقية الناشئة برصد التقدم وإسداء المشورة. ويقوم الفرع المحلي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الميسر. وفي بنغلاديش، ثمة مشروع مُهم قيد الإنجاز يعمل على إدماج برنامج لاستغلال موارد المياه بنظام تجاري لاستخلاص النفايات الحضرية في دكا. أما المشروع الأول فيجري تنفيذه بالتعاون مع منظمة غير حكومية تُسمَّى واتر أيد (المعونة المائية). وأما الثاني فبالتعاون مع منظمة غير حكومية وطنية تُسمَّى وايست كنسرن (شواغل النفايات). ويتمثل الهدف الرئيسي في كلتا الحالتين في دمج المهارات والخبرة الدولية مع المبادرات والالتزامات المحلية.

وبصورة عامة، لم تتمكن أقل البلدان نمواً بعد من جني ثمار تدفقات الاستثمار، إذ لا تزال حصتها من التدفقات العالمية الوافدة غير ذات شأن بسبب عدد من العوامل الداخلية والخارجية. ومع ذلك، فبالنسبة إلى العديد من البلدان المندرجة في هذه الفئة، تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – لا سيما مقارنة باستثماراتها من القطاع العام وناتجها المحلي الإجمالي – تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. وترمي أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات إلى الإسهام في تحسين الصورة المرسومة في الأذهان عن هذه البلدان كموقع للاستثمار.

باء – التجارة الدولية

١٤- يشمل عمل الأمانة، فيما يتصل بالتعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة الدولية وما يرتبط بها من قضايا، الميادين التالية: تنويع السلع الأساسية وإدارة مخاطر السلع الأساسية؛ والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ وتنفيذ البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في نخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى؛ والوصول إلى الأسواق؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة والبيئة والتنمية.

١- تنويع السلع الأساسية وإدارة مخاطر السلع الأساسية

١٥- تُركِّز أنشطة الأونكتاد الرئيسية في هذا المجال على بناء القدرات من أجل التنمية المبنية على التنويع والسلع الأساسية، وعلى إدارة مخاطر السلع الأساسية. وترمي المساعدات المقدمة في مجال بناء القدرات إلى تعزيز التنويع الأفقي والرأسي والجغرافي لهياكل الإنتاج والتجارة؛ وتحسين قدرات الحكومات على صياغة السياسات الفعالة والمتسلسلة في هذا المجال؛ وزيادة كفاءة المؤسسات في تكييف استراتيجياتها وإمداداتها التجارية مع الإطار التجاري لما بعد جولة أوروغواي؛ وتعزيز الروابط الإيجابية بين قطاع السلع الأساسية وسائر قطاعات الاقتصاد. وفي عام ٢٠٠٢، أُجريت دراسة وأُقيمت حلقة عمل وطنية في بانجول (غامبيا) بشأن الصلات القائمة بين مصائد الأسماك الحرفية والأسواق العالمية.

١٦- وتَبذل الأمانة الآن المزيد من الجهود بغية تحسين استدامة إنتاج القطن ودخل صغار المزارعين في بلدان غرب ووسط أفريقيا المنتجة والمصدرة للقطن. وقد استُكمِل تصميم المشروع وتطويره وتمَّ تأمين التمويل الضروري لتنفيذه. وتشترك اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والصندوق المشترك للسلع الأساسية في تصميم هذا المشروع وتطويره وتمويله، مما سيعود بالنفع على بلدان أفريقيا المنتجة والمصدرة للقطن، ألا وهي بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي. ومن المتوقع أن يساهم المشروع، بعد تنفيذه، في تحسين إنتاج القطن وإمداداته وفي تحقيق الهدف العام المتمثل في الحد من الفقر في البلدان المعنية. كما سيساعد هذا المشروع جميع الأطراف المعنية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة بالاستناد إلى معارف سليمة وتفاعلات زيادة إنتاج القطن وبشأن التسويق وحماية البيئة.

١٧- وقامت الأمانة أيضاً بوضع مشروع بشأن "ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات الفواكه الاستوائية في البلدان الأفريقية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً". ويتمثل هدف المشروع في تدعيم قدرات هذه البلدان على التصدير عن طريق التنويع نحو تصدير الفواكه الاستوائية والقيام، من خلال هذه العملية، بتحسين نوعية وكمية صادراتها من الفواكه الاستوائية. وستحصل البلدان المستفيدة على المساعدة في تطوير قدراتها على

التصدير حتى تستطيع أن تستغل على نحو أفضل الفرص التجارية المتاحة لتصدير الفواكه الاستوائية، مع العمل في الوقت نفسه على بناء القدرات المحلية على الامتثال للمعايير الدولية وغيرها من المعايير. كما سيساهم المشروع في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحسين مركزها التنافسي من خلال تنفيذ التنويع الأفقي والرأسي، بما في ذلك التجهيز المحلي للفواكه الاستوائية وتعبئتها، ومن خلال إنشاء مراكز للعرض والبيان العملي. ويجري حالياً بذل جهود مشتركة من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

١٨- وفي مجال إدارة مخاطر السلع الأساسية والتمويل والطاقة، يكمن الهدف في تحسين استخدام النُهُج الحديثة للتسويق وإدارة المخاطر والتمويل في مجال إنتاج السلع الأساسية وتجارتها. وهذا يسمح بتحقيق وفورات هامة من حيث الكلفة ويُمكّن الحكومات والمؤسسات شبه الحكومية وهيئات القطاع الخاص من التخطيط والإدارة بصورة أكثر فعالية. وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، تَمثّل النشاط الرئيسي في هذا المجال في تنظيم الدورتين السادسة والسابعة للمؤتمر الأفريقي للنفط والغاز والتجارة والتمويل اللتين عُقِدتا في ياوندي (الكاميرون) في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي لواندا (أنغولا) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، على التوالي. وقد استقطب المؤتمر السادس زُهاء ٦٥٠ مشاركاً ينتمون إلى ما يربو على ٤٠ بلداً، معظمهم من صناع القرار رفيعي المستوى في قطاعي النفط والتمويل في أفريقيا (منهم ١٨ وزيراً ومستشاراً رئاسياً وزُهاء ٧٠ رئيساً من رؤساء الشركات وكبار المسؤولين التنفيذيين فيها ومن لف لفهم). وازدادت المشاركة في المؤتمر السابع الذي تناول بالنقاش أيضاً قضايا مثل إدارة مخاطر أسعار النفط في أوقات يسودها تقلُّب أسعار النفط، ومساعدة أفريقيا على الفوز بقيمة مضافة أكبر من صناعتها النفطية. وقد تضمنت مساهمات الأونكتاد في المؤتمر عرضاً للقضايا المتصلة بإيجاد حلول لمشكلة تقلبات الأسعار تستند إلى السوق. ويتضمن النص المدرج في الإطار ٢ تقييماً للدروس المستفادة في مجال السلع الأساسية.

الإطار ٢

التقييم والدروس المستفادة: السلع الأساسية

ما انفكت أقل البلدان نمواً تعتمد على سلعة أو سلعتين من السلع الأساسية في حصائل صادراتها وفي جزء كبير من نشاطها الاقتصادي. ويُمثّل بناء القدرات من أجل التنويع والتنمية القائمة على السلع الأساسية، وكذلك إدارة مخاطر السلع الأساسية، مجالين رئيسيين من مجالات عمل الأمانة. وترمي المُساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال بناء القدرات إلى تعزيز التنويع الأفقي والرأسي والجغرافي لهياكل الإنتاج والتجارة. ولذلك علاقة بالعمل المضطلع به في مجال القطن ومصائد الأسماك وصادرات الفواكه الاستوائية من أقل البلدان نمواً. وقد استُكمِل الإعداد لمشروعٍ في مجال القطن وتمت تعبئة التمويل اللازم وسيبدأ التنفيذ قريباً. وبالنسبة إلى صادرات الفواكه الاستوائية، استُكمِل تصميم المشروع وتجري تعبئة الموارد. وقد أُقيمت حلقة عمل بشأن مصائد الأسماك استناداً

إلى دراسة أجرتها الأمانة. وتعتمد فعالية حلقة العمل هذه، إلى حد كبير، على تنفيذ الحكومات والمؤسسات للتوصيات المقدمة إبان حلقة العمل وعلى مدى تطبيق نتائج التدريب الذي أُتيح فيها. ومع ذلك، فإن الخبرات التي اكتُسبت من المشروع تُبيِّن تنوع المشاكل التي تواجهها قطاعات السلع الأساسية في أقل البلدان نمواً، ابتداءً من عدم كفاية البنية التحتية للنقل، التي تعيق صادرات السلع القابلة للتلف، ووصولاً إلى صعوبات الامتثال لمعايير البلدان المستوردة وأنظمتها. وثمة مشاكل مشتركة تواجه أقل البلدان نمواً وتتمثل في تدني مستوى الاستثمار المرتبط بهبوط الأسعار الفعلية وعدم كفاية القدرة على الوفاء بمتطلبات الأسواق العالمية التي تُهيمن عليها، لا سيما في مجال المنتجات الغذائية، سلاسل المتاجر الكبرى التي تفرض شروطاً صارمة فيما يتصل بالجودة والالتزام بمواعيد التسليم.

وقد أسهمت الدورتان السادسة والسابعة للمؤتمر الأفريقي للنفط، وما يتصل به من أنشطة في مجال إدارة مخاطر السلع الأساسية، في التوصل إلى فهمٍ أعمقَ للتقنيات المالية الحديثة ذات الصلة بقطاع السلع الأساسية، لا سيما بالنسبة لصناع القرار في القطاع الخاص. وللأنشطة المتصلة بهذين المؤتمرين أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، إذ أنَّ العديد منها يعتمد اعتماداً شديداً على صادرات النفط، في حين تُمثِّل واردات النفط بالنسبة للكثير منها معظم وارداتها. وبناءً عليه، فإنَّ تقنيات إدارة مخاطر الأسعار تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمُصدِّري النفط ومستورديه وبإمكانها أن تحقق وفورات ضخمة إذا ما تم تطبيقها تطبيقاً فعالاً.

٢- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

المفاوضات التجارية

١٩- لقد أدت انطلاقة برنامج عمل الدوحة إبان المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى زيادة الطلب على المساعدة التقنية وبناء القدرات من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتعلق طلبات المساعدة التقنية ببرنامج الدوحة للتنمية كما تتعلق بغيره من جداول الأعمال التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية الأوسع نطاقاً والتي تنطوي على آثار بالنسبة لاستراتيجيات التنمية في هذه البلدان. وقد سلطت المساعدة التقنية المقدمة حتى الآن، وكذلك طلبات البلدان النامية المتزايدة للمساعدة، الضوء على أولويتين: (١) الدعم الفوري للقدرة على التفاوض بشأن ولايات الدوحة بغية تحسين قدرات هذه البلدان على صياغة وبلورة المواقف الوطنية أو الإقليمية؛ و(٢) الاحتياجات على المدى الطويل فيما يتعلق ببناء القدرات المطلوبة لإعادة تنسيق ومواءمة عمليات التفاوض المختلفة مع السياسات العامة للتجارة والتنمية.

٢٠- ومع تقدم المفاوضات وتزايد تركيزها وتعقدها التقني، تتزايد الطلبات التي تتلقاها الأمانة من البلدان المستفيدة التي تنشد المشورة والتدريب *المخصصين*. وترد هذه الطلبات، على حد سواء، من البعثات القائمة في جنيف ومن عواصم البلدان. وتتعلق الطلبات الواردة من العواصم، بصورة عامة، بالدعم الاستشاري والتدريب

وبناء القدرات فيما يتصل ببرنامج الدوحة، لا سيما من حيث ربط مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالعمليات التجارية الإقليمية والثنائية. أما الطلبات الواردة من البعثات في جنيف فترمي، بشكل متزايد، إلى مواكبة وتيرة اجتماعات منظمة التجارة العالمية، مع تركيز قوي جداً على قضايا محددة تتصل بالزراعة والخدمات والوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، فقد حدثت زيادة كبيرة في الطلبات الواردة من الهيئات غير الحكومية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، التماساً للتدريب وبناء القدرات في مجال القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً (دكا)

٢١- يتعلق أحد أهم أنشطة الأمانة في مجال المفاوضات التجارية بالاجتماع الثاني لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، الذي عُقد في دكا (بنغلاديش) في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه من هذا العام. واستجابةً لطلب من حكومة بنغلاديش، قَدَّم الأونكتاد الدعم الموضوعي والتقني لهذا الاجتماع. واعتُبرت مذكرة المعلومات الأساسية التي قدمتها أمانة الأونكتاد بعنوان "التطورات على صعيد القضايا الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة" إسهاماً هامّاً في تيسير مداولات الوزراء وكبار المسؤولين.

٢٢- وكان للاجتماع ثلاثة أهداف رئيسية هي: (١) استعراض التقدم المُحرز في تنفيذ برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة وإجراء تقييم واقعي للوضع الراهن لهذه البلدان من حيث تحديد شواغلها واهتماماتها الإنمائية؛ و(٢) صياغة وتنسيق مواقف تفاوضية مشتركة من شأنها مساعدة هذه البلدان على اتخاذ قرارات جماعية في اجتماع كانكون وما بعده فيما يتصل بالقضايا التي تهمها؛ و(٣) تقديم الإرشاد السياسي للمفاوضين التجاريين لأقل البلدان نمواً في مفاوضاتهم اليومية. وقد تمثل في الاجتماع تسعة وثلاثون بلداً من أقل البلدان نمواً كان ٢٤ منها بلداناً ممثلة بوزراء. ويدلُّ مستوى الحضور العالي هذا على الأهمية التي تُوليها هذه البلدان لجدول أعمال منظمة التجارة العالمية وتأثيره على المستقبل الاقتصادي لهذه البلدان.

٢٣- وقد اعتمد الوزراء إعلان دكا الذي جاء في جزأين. ويتضمَّن الجزء الأول البيان السياسي الذي يسلط الضوء على شواغل أقل البلدان نمواً، في حين يتضمَّن الجزء الثاني ٧٦ اقتراحاً تفاوضيّاً تُغطي كافة القضايا المدرجة في برنامج الدوحة للتنمية وتتناول تلك الشواغل بشكلٍ جوهريٍّ. ويدعو الإعلان السياسي والاقتراحات، في جملة أمور، إلى استحداث آليات تعويضية لمعالجة مشكلة تآكل الهوامش التفضيلية الناجم عن عملية التحرير على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية معالجةً كاملةً؛ ووجود تعهدات ملزمة بإتاحة وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بإعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص وذلك على أساس ثابت وطويل الأمد ويمكن التنبؤ به؛ وتسوية كافة القضايا والشواغل المتعلقة بالتنفيذ؛ وإتاحة حرية الحركة المؤقتة غير المقيّدة للأشخاص الطبيعيين، وبخاصة مورّدو خدمات غير المهرة وأشباه المهرة؛ وإتاحة المرونة اللازمة لأقل البلدان نمواً بما يمكنها من الدخول

في الـــتزامات وتعهدات تنسجم مع احتياجاتها الفردية الإنمائية والمالية والتجارية؛ وزيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة لأقل البلدان نمواً زيادة كبيرة؛ وضمان تماسك السياسات العامة فيما بين مؤسسات بريون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

برنامج الدبلوماسية التجارية

٢٤- تمَّ تنظيم عدة دورات تدريبية في مجال الدبلوماسية التجارية لصالح مسؤولين من بوروندي وزامبيا وهايتي في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقدم الأونكتاد المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعمٍ من برنامج الأمم المـــتحدة الإنمـــائي، من أجل استعراض سياساتها وأنظمتها التجارية بهدف تحديد المجالات التي تقتضي التنقيح والتحديث والـــتعديل بغـــية تحقـــيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وفضلاً عن ذلك، استفادت أقل البلدان نمواً التي انضمت إلى منظمة الـــتجارة العالمية، مثل إثيوبيا وبوتان والرأس الأخضر وفييت نام، من حلقات دراسية قصيرة نُظّمت في مجال الدبلوماسية الـــتجارية. وفي إطار هذا الدعم للبلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، يجري التشديد على النحو الواجب أيضاً على الشـــواغل الإنمائية الطويلة الأجل وعلى الحاجة إلى التحسين الجوهري للقدرات البشرية والمؤسسية للبلدان بهدف تمكينها من الاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٥- وقد كثَّفت الأمانة إلى حد كبير أنشطتها المتعلقة بالانضمام، لا سيما من خلال تنفيذ مشروعين جامعين: مشروع صندوق الأونكتاد الاستئماني المخصص للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ الذي تموله حكومة المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية)؛ ومشروع "تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج الفعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف"، وهو المشروع الذي يموّل من موارد مخصصة في إطار الفرع ٣٣ من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٢٦- وعلاوةً على ذلك، نَفَّذ الأونكتاد مشروعاً يهدف إلى مساعدة مجموعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، في ضوء مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة. وقد انطوى هذا المشروع، الذي مولته حكومة الـــيابان، عـــلى إجـــراء تحليل لمدى تأثير "وضع الجزيرة الصغيرة" على قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاســـتفادة من التحرير الزراعي المتعدد الأطراف وتحديد خيارات السياسة العامة التي من شأنها أن تسمح للدول الجـــزرية الصـــغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية بالاستفادة من التحرير الزراعي الجاري. وقد أجريت خمس دراســـات: دراســـة تشخيصية وأربع دراسات حالات شملت بربادوس وجزر المحيط الهادئ وجزر المحيط الهندي وجـــزر ويـــندوارد. ثم جرت مناقشة نتائج هذه الدراسات في محفلٍ بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحرير التجارة الزراعية عُقد في جنيف يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تُسهم نتائج هذا المحفل وتلك الدراسات في تحقيق المشاركة الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. كما تم

تقـــديم الدعـــم الاستشاري إلى ساموا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجال إنشاء وتفعيل مَرفق لمساعدة الصناعات المحلية ذات الميزة التنافسية المحتملة على تنمية قدراتها التصديرية.

٣- الـــبرنامج المـــتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى

٢٧- اختتمـــت المـــرحلة الأولى من البرنامج المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز الـــتجارة الدولـــية لـــتقديم المســـاعدة التقنـــية لنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. واستفادت من هذا البرنامج أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة وبعض البلدان الأفريقية غير المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً (تونس وغانا وكوت ديفوار وكينيا). ويدلّ تقييم البرنامج المتكامل على أنه قد حقق أهدافه. وتشمل أوجه نجاح هذا البرنامج، ضمن ما تشمله، تطوير وإنشاء وتفعيل ما يلي:

- لجان مشتركة بين المؤسسات تضطلع بدور الهيئات الاستشارية لحكومات البلدان المستفيدة فيما يتصل بقضايا السياسات التجارية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
- مراكز مرجعية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار الاتحاد الأفريقي، لتمكين المســـؤولين والأوســـاط التجارية والأكاديمية من الحصول على معلومات موثوقة بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف
- نقاط وطنية للاستفسار.
- استراتيجيات قطاع التصدير لصالح القطاعات ذات الأولوية

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُطلقت المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل التي تمتد لمدة أربع سنوات (حتى عام ٢٠٠٦) لصـــالح ثمانـــية بلـــدان جديدة، منها ستة بلدان من أقل البلدان نمواً (زامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق) وبلدان آخران (بوتسوانا والكاميرون). وستتناول هذه المرحلة قدرات البلدان المستفيدة في المجـــالات التالـــية: المفاوضات التجارية، وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وصياغة سياسات التجارة ذات الصـــلة، وقـــاعدة المعارف الوطنية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، والقدرة التوريدية والمعرفة السوقية للمؤسســـات المصـــدرّة والمؤسســـات الجاهزة للتصدير. وستُقدَّم إلى المجلس في شكل ورقة لغرفة الاجتماعات معلومات إضافية بشأن مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل.

٤- قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

٢٨- تم في هـــذا المجال تنفيذ عدد من الأنشطة الهامة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. فعلى الصعيد الوطني، قُدِّمت المساعدة التقنية في عام ٢٠٠٢ إلى بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية لاو الديمقراطـــية الشـــعبية وزامبـــيا والسنغال وليسوتو ومدغشقر وموريتانيا. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقلـــيمي، نظَّم الأونكتاد عددًا من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل في هذا المجال. وساهمت هذه الأنشـــطة في بناء القدرات وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين بلدان مختلف المناطق والمنظمات الدولية ذات الصلة. واستفادت من هذه الأنشطة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وبالمثل، وفي إطار برنامج التدريب على التجارة، نُظمت حلقة دراسية إقليمية بشأن تطبيق تشريعات المنافسة عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٢ في واغادوغو (بوركينا فاسو) لصالح مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء في مجال المنافسة من بنن وبوركينا فاسو ومالي.

٥- التجارة والبيئة والتنمية

٢٩- قام الأونكتاد، في مجال التجارة والبيئة والتنمية، بدعمٍ ماليٍّ من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بتصـــميم مشروعٍ بشأن "بناء القدرات من أجل تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض حول القضايا التجارية والبيـــئة الأساسية". ويتمثَّل هدف المشروع في مساعدة نخبة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على بناء قدرتها الوطنية والإقليمية لدعم مشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لما بعد مؤتمر الدوحة ومساعدتها على التعامل مع القضايا الرئيسية في مجالات التجارة والبيئة والتنمية. وتُشارك في هذا المشروع بلدان من ثلاث مناطق: أفريقـــيا (إثيوبـــيا وأوغـــندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا وموزامبيق)، وأمريكا الوسطى (بنما والجمهورية الدومينيكـــية وغواتـــيمالا وكوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس)، وجنوب شرق آسيا (بنغلاديش وتايلند والصـــين والفلـــبين وفييت نام وكمبوديا). وقد استُكملت مرحلة التخطيط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وحـــددت البلدان المشاركة القضايا ذات الأولوية التي تهمها. وأولت المناطق الثلاث جميعها أولوية عالية للقضايا المتصلة بالمتطلبات البيئية، والوصول إلى الأسواق، والموارد الجينية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والسلع والخدمات البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن "قوة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد لبناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية"، التي تم تعزيزها إبان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عنصراً خاصّاً بأقل البلدان نمواً. وسيُعالج تنفيذ هذا العنصر مصالح البلدان المستفيدة في مجالات من قبيل الوصول إلى الأسواق، والتنوع البيولوجي، وفرص التجارة المتاحة للمنتجات المفضلة بيئيّاً. ويتضمن النص المدرج في الإطار ٣ تقييماً للدروس المستفادة في مجال التجارة الدولية والقضايا المتصلة بها.

الإطار ٣

التقييم والدروس المستفادة: التجارة الدولية والقضايا المتصلة بها

ترمي المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية إلى تعميق فهمها لمفاوضات الدوحة الجارية من وجهة نظر الآثار الإنمائية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتمثل الشاغل الرئيسي الآخر للأمانة في كيفية إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. وتظل أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالانضمام أنشطة بالغة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي هي في طريقها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى بناء قدرات الموارد التقنية والمؤسسية والبشرية، تُساعد هذه الأنشطة أيضاً على توضيح احتياجات هذه البلدان في مجالات البحث والتدريب خلال الفترة اللاحقة للانضمام.

وبصورة عامة، فقد أذكى الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية وعيها باتفاقات ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية (في عواصم البلدان وفي جنيف) ومكّنها من الاضطلاع بدور أكثر حيوية في مجال صياغة سياسات التجارة وفي مجال المفاوضات التجارية الدولية، بما في ذلك مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وساعدت هذه المفاوضات على زيادة عدد الخبراء المختصين بالقضايا التجارية في أقل البلدان نمواً وعلى تنمية القدرة المؤسسية في مجال المفاوضات التجارية. وإبان الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً الذي عقد في دكا (بنغلاديش)، أشارت الأدلة إلى تحسن ملحوظ في فهم أقل البلدان نمواً للقضايا التجارية المعقدة وفي قدرتها على شرح أولوياتها وشواغلها. ولهذا الأمر آثار هامة لا من حيث ضمان مشاركة أقل البلدان نمواً في عملية التفاوض وقيادتها لها فحسب وإنما أيضاً من حيث تشكيل تكتل تفاوضي من أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية. وقد عزا الكثير من المشاركين في بياناتهم الرسمية فهم أقل البلدان نمواً الأفضل للقضايا التجارية وقدرتها الأفضل على شرح مصالحها وشواغلها الإنمائية إلى جهود بناء القدرات التي بذلتها أمانة الأونكتاد.

وأكّد تقييم البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في نخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى أنّ أهداف البرنامج قد أُنجزت بكاملها بالنسبة إلى البلدان المدرجة في المرحلة الأولى. وبالإضافة إلى الإنجازات التي سُلِّط عليها الضوء في التقرير، من خلال البرنامج المتكامل، وُضعت ونُشرت مواد تدريبية أساسية تتصل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تمّ تدريب عدة مدربين. وتُعدُّ انطلاقة المرحلة الثانية وتوسيع نطاق البرنامج ليشمل ثمانية بلدان جديدة من المنطقة، بما فيها ستة من أقل البلدان نمواً، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وفضلاً عن ذلك، ساهمت أنشطة التدريب وبناء القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال القضايا المتصلة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك وكذلك بالبيئة والتجارة والتنمية في البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً. كما ساهمت تلك الأنشطة في خلق الوعي عن طريق نشر المعلومات التي من شأنها مساعدة أقل البلدان نمواً على رسم سياساتها العامة وتنفيذها في هذه المجالات.

جيم – الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية

٣٠- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية، ركزت أنشطة الأمانة أساساً على تحديث النظم الجمركية وتيسير التجارة وتحسين النقل وإنشاء النقاط التجارية والتجارة الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية.

١- تحديث النظم الجمركية

٣١- خلال عدة سنوات مضت، استفاد الكثير من أقل البلدان نمواً من تنفيذ النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا). وتتعلق معظم أنشطة الأونكتاد الحديثة في مجال تحديث النظم الجمركية بتنفيذ مشاريع من أجل التحول إلى إصدار نسخة آسيكودا ++ في عدد من أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠٠٢، تم توقيع مشاريع جديدة لتركيب نظام آسيكودا وبدء تطبيقه في أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر وزامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر. وتُموِّل معظم هذه المشاريع مباشرة حكومات أقل البلدان نمواً من الميزانية الوطنية. ويُستثنَى من ذلك المشاريع القائمة في الرأس الأخضر (بتمويلٍ من حكومة لكسمبرغ) والنيجر (بتمويلٍ من البنك الدولي).

٢- تيسير التجارة وتحسين النقل

٣٢- في نيسان/أبريل من هذه السنة، وضعت الأمانة مشروعاً جديداً من مشاريع المساعدة التقنية ستُموله حكومة النرويج وسيساعد أقل البلدان نمواً على تقييم احتياجاتها وأولوياتها الخاصة في مجالات تيسير النقل والتجارة. ومن المتوقع أن يساعد المشروع أقل البلدان نمواً على تحديد العقبات التي تعيق التجارة والنقل وعلى صياغة الإجراءات والاستراتيجيات الكفيلة بحل هذه المشاكل. وسيسمح هذا بدوره بتحسين القدرة التقنية والمؤسسية على معالجة مشاكل تيسير التجارة والنقل.

٣٣- ويواصل الأونكتاد، مساهمةً منه في تيسير التجارة وتحسين النقل، مساعدة أقل البلدان نمواً من خلال إتاحة وتركيب نظام المعلومات المسبقة عن البضائع الذي يتعقَّب البضائع وتجهيزات النقل بجميع وسائطه ويتيح الإحصاءات والمعلومات الأخرى الموثوقة والحديثة. وقد ركَّز تقييمٌ مستقلٌ لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع أُجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على تنفيذ هذا النظام فيما يخص خمس سكك حديدية في أفريقيا الشرقية: تترانيا وكينيا (سكتان حديديتان) وأوغندا وزامبيا. ويسلط التقييم الضوء على أوجه النجاح الرئيسية (انظر الإطار ٤ أدناه). وفضلاً عن ذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم في أيار/مايو ٢٠٠٢ بين حكومة تايلند والأونكتاد تهدف إلى "التعاون من أجل تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع على الصعيد الوطني، ثم، بعد ذلك، على الصعيد دون الإقليمي". وبفضل هذا الاتفاق، ستتمكن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار من الاستفادة من هذا النظام.

٣- برنامج النقاط التجارية

٣٤- عندما قام الأونكتاد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بنقل المسؤولية عن برنامج النقاط التجارية إلى الاتحاد الدولي للنقاط التجارية، وهي منظمة دولية غير حكومية تمثل المستفيدين من البرنامج، ركّزت الدول الأعضاء على الحاجة إلى استمرار الأونكتاد في تقديم الدعم إلى أمانة الاتحاد الدولي للنقاط التجارية وإلى عملية بناء قدرات النقاط التجارية.

٣٥- وترمي المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من خلال برنامج النقاط التجارية إلى تعزيز النقاط التجارية على أصعدة رسم السياسات العامة وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير النقاط التجارية وإذكاء الوعي بأنشطة النقاط التجارية في الأوساط التجارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، استفادت نقطة واغادوغو التجارية (في بوركينا فاسو) من هذه المساعدة، بما في ذلك المساعدة بهدف إنشاء نقطة تجارية ثانية في بوبو- في هذا المجال ديولاسو (Bobo-Dioulaso). وإضافة إلى ذلك، انطلقت الجهود لإنشاء نقطة تجارية في مابوتو (موزامبيق) في إطار مشروعٍ للتعاون التقني بتمويلٍ من البنك الدولي.

٣٦- وفضلاً عن ذلك، قُدِّم الأونكتاد دعماً معززاً إلى أقل البلدان نمواً في آسيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أوفدت إلى بوتان بعثة لتقصي الحقائق معنية بالنقاط التجارية في إطار مشروع "تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية"، وهو مشروع ممول من حكومة اليابان عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويتمثل الغرض من هذا المشروع في استكشاف إمكانية إنشاء نقطة تجارية في هذا البلد. وبالإضافة إلى ذلك، طوَّر الأونكتاد مشروعًا لصالح بوتان وكمبوديا حاز على اهتمام حكومة اليابان التي وافقت على تمويل عملية بناء القدرات لصالح مؤسسات دعم التجارة في هذين البلدين.

٤- تنمية الموارد البشرية

٣٧- صُمِّم برنامج الأونكتاد للتدريب على التجارة لتعزيز القدرات التدريبية في البلدان المستفيدة في مجالات التجارة الدولية والاستثمار وإدارة الموانئ. وعلى الصعيد دون الإقليمي وفي إطار مشروع يهدف إلى "بناء القدرات التدريبية في بنن وبوركينا فاسو ومالي في مجال التجارة الدولية"، نُظِّمت عدة حلقات عمل تدريبية في باماكو (مالي) وكوتونو (بنن) وواغادوغو (بوركينا فاسو). وقد عالج هذا المشروع، الذي مَوَّلته حكومة فرنسا، قضايا رئيسية منها تنفيذ قانون وسياسة المنافسة والنقل المتعدد الوسائط والتجارة والبيئة. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، وبطلب من الجهة المانحة، تم تقييم المشروع بغية النظر في صلاحيته وتماسكه وكفاءته وآثاره ومدى استدامته. وخلُص التقييم إلى أن هذه الاستراتيجية صالحة لاحتياجات المستفيدين واعتبر إنجازاتها مُرضية من حيث النوعية والكمية معاً. وأوصى التقييم بتوسيع نطاق أنشطة المشروع لتشمل التجمعات الأفريقية الاقتصادية دون الإقليمية،

مـــثل الجماعـــة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى، كوسيلة لدعم التكامل الإقليمي.

٣٨- ونُظِّمت عدة دورات للتعلم عن بُعد من خلال مشروع جديد تُموله بلجيكا ويهدف إلى "بناء القدرات المتصلة بنخبة من القضايا الاقتصادية في مجال التعلم عن بُعد". وفي شهر آذار/مارس المنصرم، نُظِّمت في بريتوريا (جـــنوب أفريقـــيا) حلقة دراسية إقليمية بشأن إثبات صلاحية التعلم عن بُعد بغية التصديق على صلاحية مواد التدريـــب المستعملة في التعلم عن بُعد بشأن "نطاق اتفاقية الاستثمار الدولية وتعريفها" لصالح البلدان الأفريقية الـــناطقة بالإنكلـــيزية. وحضر حلقة العمل هذه مشاركون من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا والســـودان وغامبيا وليسوتو وموزامبيق. وتم توسيع نطاق الأنشطة التدريبية أيضاً لتشمل البلدان الآسيوية، كما أُطلِـــق مشـــروع جديد بتمويلٍ من حكومة فرنسا يهدف إلى "تفعيل القدرات التدريبية في كمبوديا ولاوس". وتشـــمل اســـتراتيجية المشروع تقديم التدريب من خلال التقنيات التقليدية وتقنيات التعلم عن بعد في آنٍ معاً، والحلقات الدراسية لتدريب المدربين وإقامة الشبكات بين المؤسسات التعليمية في البلدان التي يشملها المشروع.

٥- التجارة الإلكترونية

٣٩- وعلى سبيل متابعة مبادرة الأونكتاد المتصلة بالسياحة الإلكترونية التي أُطلِقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وبطلبٍ من حكومة موريتانيا، تم إعداد مشروع للسياحة الإلكترونية عام ٢٠٠٢ بغـــية عرضـــه على الجهات المانحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أُرسِلت بعثة من الأونكتاد إلى بنغلاديش لإســـداء المشورة بشأن قضايا السياسات المتصلة باستخدام البرمجيات المُشاعة والمجانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقـــد الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مؤتمراً إقليمـــيّاً بشأن الاستراتيجيات الإلكترونية والتنمية شاركت فيه أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا وكمبوديا وملديف وميانمار ونيبال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أوفد فرع التجارة الإلكترونية في أمانـــة الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج التدريب على التجارة، بعثة إلى الميدان في كمبوديا بغية تنظيم دورة على الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وإثبات صلاحيتها.

دال - الديون وإدارة الديون

٤٠- في عـــام ٢٠٠٢ وخـــلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣، أبرم ١٤ بلداً، منها تسعة من أقل البلدان نمواً، اتفاقـــات جديـــدة بشأن إعادة جدولة أو إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وحصلت كل من بوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة وموريتانيا (في عام ٢٠٠٢) ومالي (في عام ٢٠٠٣)، بعد أن بلغت نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البنك الدولي بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على تخفيض رصيد الدين بمقدار يحقق

الهدف المتفق عليه لتأمين القدرة على تحمل الديون. وبعد أن وصلت أربعة بلدان أفريقية أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (إثيوبيا ورواندا وزامبيا وسيراليون) إلى النقاط المحددة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حصلت على إعادة جدولة الديون بموجب شروط كولونيا (أي خفض خدمة الديون بنسبة ٩٠ في المائة بالقيمة الحالية). وحصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تخفيض في خدمة الديون، بموجب شروط نابولي بنسبة ٦٧ في المائة بالقيمة الحالية، إلى حين وصولها إلى النقطة المحددة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويُقدِّم الأونكتاد المساعدة لإعانة البلدان المدينة على الحصول على التخفيض الأمثل في خدمة الديون في سياق المساعدة العامة على تعزيز القدرات على إدارة الديون. وما زال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي يعزز قدرات أقل البلدان نمواً على إدارة الديون. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، كان ١٩ بلداً تستخدم النظام المُحوسب لإدارة الديون والتحليل المالي التابع لهذا البرنامج وتستفيد من أنشطته في مجال بناء القدرات. وهذه البلدان هي: أنغولا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وغينيا بيساو ومدغشقر وموريتانيا وهايتي واليمن.

الإطار ٤

التقييم والدروس المستفادة: تيسير التجارة وتنمية الموارد البشرية وإدارة الديون

استفادت بلدان شتى من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجالات مثل تحديث النظم الجمركية، وتيسير التجارة وتحسين النقل، وتنمية الموارد البشرية، وبرنامج النقاط التجارية وإدارة الديون. وأشار تقييم مستقل أُجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لتنفيذ برنامج نظام المعلومات المُسبقة عن البضائع (الذي ذُكرت تفاصيله في الفقرة ٣٣ أعلاه) إلى أن هذا البرنامج كان ناجحاً. وتتعلق أوجه النجاح الرئيسية التي حددها التقييم بإجمالي الوفورات التي تحققت في تكاليف استئجار العربات والمركبات – زُهاء ٦,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وبلغ إجمالي الإيرادات الإضافية الممكنة والمترتبة على زيادة قدرة التحميل ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للسكك الحديدية الخمس في هذه المنطقة. وبالمثل، تم تقييم مشروع دون إقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية في بداية عام ٢٠٠٣ بطلب من الجهة المانحة، أي حكومة فرنسا. وكان تقييم هذا المشروع بشأن "بناء القدرات التدريبية في بنن وبوركينا فاسو ومالي في مجال التجارة الدولية" يهدف إلى النظر في صلاحيته وتماسكه وكفاءته وآثاره واستدامته. وعلى مقياسٍ من ١ إلى ٤، نال المشروع الدرجة ١ (أعلى درجة) من حيث الصلاحية والتماسك، والدرجة ٢ (جيد) من حيث الفعالية والكفاءة، ومن حيث الآثار والاستدامة. ولم يحصل أي من العناصر المحددة للتقييم درجة ٣ أو ٤ (وكان ذلك سيدل، على التوالي، على وجود مشاكل ونواقص خطيرة في المشروع).

وفي عام ٢٠٠٢، تم التوقيع على عدد من المشاريع الجديدة وإطلاقها في العديد من أقل البلدان نمواً. وتُموِّل حكومات أقل البلدان نمواً معظم هذه المشاريع من الميزانية الوطنية. (وثمة مشروع في الرأس الأخضر تموِّله

حكومة لكسمبرغ ومشروع في النيجر يموله البنك الدولي). وفي مجال إدارة الديون، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من مساعدة الأونكتاد في مجالات من قبيل الإعداد لمفاوضاتها في نادي باريس. وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، أبرم ١٤ بلداً اتفاقات جديدة بشأن إعادة جدولة أو إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وكانت تسعة من هذه البلدان من ضمن أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقديم الدعم لقدرات أقل البلدان نمواً على إدارة الديون. وتستخدم معظم البلدان التي يشملها المشروع النظامَ المُحَوسب لإدارة الديون والتحليل المالي التابع لهذا البرنامج وتستفيد من أنشطته المتصلة ببناء القدرات في مجال إدارة الديون

هاء – الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور

٤١- على سبيل التحضير للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي عُقد في كازاخستان في آب/أغسطس من هذا العام، نظَّم الأونكتاد اجتماعاً على الصعيد دون الإقليمي في فيانتيان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) في يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير. وكان هذا هو الاجتماع الاستشاري الثاني الخاص بأنظمة النقل العابر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مما شكل في نفس الوقت خطوة أخرى في عملية التحضير للمؤتمر الوزاري. وقامت الأمانة أيضاً بإعداد ست ورقات تقنية تستعرض البرامج الراهنة للنقل العابر على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وذلك كجزء من مساهمتها في المؤتمر. وتُقيِّم وثائق المعلومات الأساسية هذه المشاكل المتعلقة بتنفيذ البرامج المختلفة، لا سيما إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر، كما تُسلِّط الضوء على المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي ومن جانب البلدان المعنية. وقدم الأمين العام للأونكتاد إلى اللجنة التحضيرية الأولى تقريراً بعنوان "تحديات وفرص تحسين أنظمة النقل العابر والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية". وكان هذا التقرير وثيقة من الوثائق المواضيعية لمناقشات اللجنة التحضيرية واقترح نهجاً ثلاثي الأبعاد لمعالجة مشاكل النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية: تطوير شبكات النقل الوطنية الملائمة وأنظمة العبور الناجعة؛ والتكامل الإقليمي من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساسٍ دون إقليمي؛ وبالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية بصورة خاصة، الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض تعزيز الصناعات والأنشطة غير الحساسة للمسافات.

ثالثا – الاستنتاجات والدروس المستفادة

٤٢- إنَّ الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة قد جاء تمشيّاً مع ولاياته وصلاحيته كما وردت، بصورة خاصة، في خطة عمل بانكوك، وبرنامج عمل العقد الراهن لصالح أقل البلدان نمواً، وخطة عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية

الصـــغيرة، وفي مختلف قرارات الجمعية العامة. وكانت كافة أنشطة التعاون التقني التي قامت بها الأمانة في هذه البلدان أنشطة يحركها الطلب، إذ إن البلدان المستفيدة تضطلع بدورٍ هام، ليس من حيث المبادرة بمشاريع وبرامج محـــددة للـــتعاون الـــتقني فحسب، بل أيضاً من حيث تصميمها. وبوجه عام، تدل أنشطة الأمانة على كثافة مشاركة الأونكـــتاد في دعـــم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة في جهودها الرامية إلى تحسين قدراتها المؤسسية والتقنية وكذلك تنمية مواردها البشرية في المجالات التي تقع ضمن ولايات الأونكتاد وصلاحيته.

٤٣- ومـــع أنَّ الوقت لم يحن بعد لإتاحة المعلومات الموضوعية والموجزة بشأن الآثار الفنية للأنشطة التي سلط عليها هذا التقرير الضوء، فإن من الممكن أن نخلُص إلى أنها تستطيع أن تُسهم في بناء القدرات المؤسسية والتقنية وكذلـــك في جهود البلدان المعنية الرامية إلى تنمية مواردها البشرية. وبالتالي، وكما أشرنا في البداية، ينبغي أن يُـــنظَر إلى هذا التقرير المرحلي على أنه مجرد مُدخل من مُدخَلات الاستعراضات المنصوص عليها في الولاية لمدى تقـــدم التنفـــيذ فيما يتصل بمختلف الأعمال والالتزامات المتفق عليها على الصعيد العالمي. ويعود التنفيذ الناجح للعديد من المشاريع والبرامج التي سلط عليها هذا التقرير الضوء إلى تلاقي عدة عوامل:

- المســـتوى المتزايد لاهتمام واشتراك البلدان المستفيدة في المبادرة بالمشاريع والبرامج التي تطبقها الأمانة وفي تصميمها وتنفيذها؛

- التبرعات المالية السخية من البلدان المانحة، لا سيما ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان، لصالح الصناديق الاستئمانية للتعاون الـــتقني التابعة للأونكتاد. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمانة الآن في مجاراة الطلبات المتزايدة مـــن البلدان المستفيدة من جهة، والحاجة الماسة إلى التعبئة الدورية لموارد الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً من جهة أخرى؛

- الحاجـــة إلى بـــذل المزيد من الجهود الحاسمة من جانب الأمانة لإدماج نواتجها في مجال التحليل والبحوث بأنشطتها في مجال التعاون التقني وبناء القدرات.

٤٤- ويمكن استخلاص عدد من الدروس الهامة من تنفيذ مختلف أنشطة الأمانة. وتتضمن هذه الدروس ما يلي:

- ثمة طلب متزايد من جانب البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لمساعدة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات.

- أنتجت العديد من المشاريع، وخاصة منها المُجَدولة لفترات زمنية أطول، نظراء وطنيين ملتزمين وأكفاء تحدوهم الرغبة في المشاركة في تنفيذ المشاريع على المدى الطويل.

- بشكلٍ عام، ما زالت القيود المالية على الأصعدة المحلية والدولية تُضعف استدامة برامج التعاون التقني وآثارها على المدى الطويل. وفي بعض الحالات، خاصة في معظم أقل البلدان نمواً، لا تُمكِّن الرواتب الحكومية التي يتقاضاها للنظراء في مجال المشاريع من كسب معيشتهم من عملهم العادي فقط. ويزيد هذا الأمر من تعقيد تنفيذ عدة مشاريع لا تتمتع بتمويل رواتب النظراء على المدى القصير. وهو كذلك أمر يزيد إلى حد كبير من صعوبة استدامة المشاريع بعد فترة التنفيذ.

- إن الناس مستعدون وتواقون لاكتساب المهارات الجديدة، وينبغي للمشاريع التي توضع مستقبلاً أن تتيح لهم هذه الإمكانية على أساسٍ طويل الأمد. وهذا يثير موضوع الحاجة إلى مصدر قابل للتنبؤ به لتمويل أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً من ناحية، وإمكانية تطوير برامج متعددة السنوات في مجالات محددة، من ناحية أخرى. ومن شأن هذا أن يضمن استمرارية واستدامة تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات في أقل البلدان نمواً.

- حيثما تتوفر الجهود المنسقة والتعاون الوثيق بين المؤسسات النظيرة في البلدان المستفيدة والجهات المانحة للدعم المالي والوكالات المسؤولة عن التنفيذ، فإن تنفيذ المشاريع والبرامج يكون سريعاً والنتائج تكون أكثر فعالية.

الحواشي

(١) الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٠ (٤٩).

(٢) برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (A/CONF.191/11).

(٣) قررت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة التي عقدها مجلس التجارة والتنمية في بانكوك في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٢ ما يلي: "عقب نشر *تقرير أقل البلدان نمواً*، سيتم عقد دورة تنفيذية للمجلس بشأن أقل البلدان نمواً لا تتجاوز ثلاثة أيام من أجل مناقشة التقرير وغير ذلك من القضايا المواضيعية والقطاعية التي تهم أقل البلدان نمواً".

- - - - -